اقتصاد

هل ينقذ الذهب اقتصاد السودان؟

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

تتجه أنظار الاقتصاديين في السودان هذه الفترة نحو الذهب بوصفه المنقذ الرئيس للاقتصاد من انهيار الاقتصاد والعملة في ظل الحرب، وسط تدهور البنى التحتية والمؤسسات الإنتاجية الحيوية والتراجع الكبير في سعر الجنيه مقابل العملات الأجنبية وتصاعد معدلات التضخم إلى مستويات قياسية. وقال المحلل الاقتصادي د. عادل عبد العزيز لـ«العربي الجديد» إن الذهب يمثل 50 في المائة من صادرات البلاد إلى العالم بقيمة اجمالية تتجاوز ملياري دولار سنويا. وشرح عبد العزيز الدور الكبير للذهب في تغطية احتياجات البلاد من الواردات. وقال إن العجز في الميزان التجاري يمثل أكبر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد السوداني، وإن السودان يستورد من الخارج ما يساوي 11 مليار دولار، ويصدر ما قيمته 4,5 مليارات دولار، وذلك يعني أن عجز الميزان التجاري يفوق 6 مليارات دولار. ولفت إلى أن العجز يؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية. ودعا عبد العزيز إلى زيادة حجم الصادرات السودانية وتقليل الواردات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وأكد إمكانية استخدام الذهب للحصول على قروض تفضيلية من الصين، وسلعية من دول أخرى كروسيا والهند وإيران والسعودية وغيرها.

وأكد مساعد محافظ بنك السودان المركزي عبد الله الحسن الشايقي لـ«العربي الجديد» أن الذهب يمكن الاقتصاد من التغلب على الأزمات والاختلالات، التي ظل يعاني منها قبل الحرب وخلالها مع زيادة الإنفاق الحكومي. وأشار إلى قدرة الذهب على خلق استقرار سعر الصرف ومحاربة المضاربات وكبح جماح التضخم وتوفير موارد حقيقية داخلية وخارجية للصرف وزيادة الادخار. ودفع الشايقي بمقترح إنشاء شركة مساهمة عامة بين الحكومة وبنك السودان المركزي. وأشار إلى إمكانية إشراك المصارف وشركات القطاعين العام والخاص والأفراد في الشركة والعمل على بيع الذهب وشراؤه بالدولار وفق الأسعار العالمية. واقترح قيام شركة مساهمة عامة ذات صلاحية حصرية لتصدير الذهب وإصدار شهادات استثمارية بالدولار يمكن تداولها بين الجمهور بالسعر الموازي، لتوفير موارد حقيقية ما يساعد على استقرار سعر الصرف وإيقاف تدهور سعر الجنيه.

وشرح المحلل الاقتصادي د. عادل كرار تأثير الذهب في دعم الاقتصاد والميزانية العامة، وحمل الحكومة مسؤولية الخلل في التجارة بالذهب، لإطلاقها يد الشركات والأفراد لتصديره والاحتفاظ بعائداته في حساباتهم الشخصية. وقال كرار إن هذه السياسة ظلت متبعة طوال السنوات الماضية، وطالب بتغيير نمط التعاقد في قطاع تعدين الذهب وسيطرة البنك المركزي على صادراته. وأشار إلى استمرار سيطرة ما وصفه بالقبضة الطفيلية والأجهزة الأمنية على هذه التجارة. ودعا إلى دخول الدولة شريك في الإنتاج والتصدير. وقال إن عدم الالتزام بذلك يجعل من الذهب ثروة قومية منهوبة وعديمة الفائدة.

وقال المحلل عادل خلف الله لـ«العربي الجديد» إن إنقاذ الاقتصاد السوداني من الانهيار الوشيك هو الإيقاف غير المشروط للحرب. وأشار إلى عجز الذهب بمفرده عن كبح جماح هبوط سعر الصرف طالما لم تتوقف الحرب.

(كوستفو تو/ Getty)

زيادة الصادرات الصينية بقوة

نمت الصادرات الصينية بسرعة أكبر وللشهر الثاني على التوالي في مايو/ أيار مما يشير إلى أن أصحاب المصانع تمكنوا من العثور على مشترين في الخارج. وأظهرت بيانات الجمارك الجمعة أن قيمة الشحنات المصدرة من ثاني أكبر اقتصاد في العالم نمت 7,6% على أساس سنوي في مايو. غير أن الواردات زادت بوتيرة أبطأ بلغت 1,8%، من قفزة نسبتها 8,4% في الشهر السابق، مما يسلط الضوء على هشاشة الاستهلاك المحلي. ونما الفائض التجاري للصين إلى 82,62 مليار دولار الشهر الماضي مقارنة بتوقعات بأن يزيد 73 مليارا ومقابل 72,35 مليار دولار في إبريل/ نيسان. وزادت قيمة صادرات السيارات، ومن بينها الهياكل، الشهر الماضي بنسبة 16,6% على أساس سنوي.

أخبار

ارتفاع مؤشر اسعار الغذاء العالمية

ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) لأسعار الغذاء العالمية للشهر الثالث على التوالي في مايو/ أيار، بعد أن فاق ارتفاع أسعار الحبوب ومنتجات الألبان انخفاض أسعار السكر والزيوت النباتية. وذكرت

المنظمة الجمعة أن مؤشرها للأسعار، الذي يرصد التغيرات في أسعار السلع الغذائية الأساسية الأكثر تداولا عالميا، سجل في المتوسط 120,4 نقطة في مايو/ أيار، بزيادة 0,9% عن مستوى إبريل/ نيسان المعدل.

البطالة في غزة تقترب من 80%

قالت منظمة العمل الدولية اليوم الجمعة إن معدل البطالة في قطاع غزة وصل إلى ما يقرب من 80% منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي في أكتوبر/ تشرين الأول، مما يرفع متوسط البطالة في أنحاء الأراضي الفلسطينية إلى أكثر من 50%. وذكرت المنظمة أن معدل البطالة وصل إلى 79,1 % في قطاع غزة وإلى حوالي 32% في الضفة الغربية. وقالت ربا جرادات المديرة الإقليمية للدول العربية بالمنظمة «هذا يستثني الفلسطينيين الذين فقدوا الأمل في العثور على وظائف». وأضافت «الوضع أسوأ بكثير». وتابعت جرادات «تخيل مع هذا المستوى المرتفع للغاية من البطالة، لن يستطيع الناس تأمين الغذاء لأنفسهم ولأسرهم». وأضافت «هذا يؤثر أيضا على صحتهم فحتى لو كان لديهم المال، لا توجد مستشفيات تستطيع استيعاب الوضع الكارثي هناك». وعلى صعيد البيانات الاقتصادية، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 33% في الأراضي الفلسطينية منذ بداية العدوان.

ارتفاع الصادرات الألمانية بأكثر من المتوقع

أظهرت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات الاتحادي الجمعة أن الصادرات الألمانية ارتفعت 1,6% في إبريل/ نيسان مقارنة بالشهر السابق، لتحقق بذلك مكاسب للشهر الثاني على التوالي. وكانت المكاسب الشهرية مدفوعة بارتفاع الصادرات إلى الصين والمملكة المتحدة.

توقعات بتحصيل 11 مليار دولار من طرح أرامكو

تقعت مصادر لوكالة «بلومبيرغ» أن يحصد طرح أسهم أرامكو الجديد لصالح السعودية 11,2 مليار دولار على الأقل، علماً أن الحكومة حددت سعر السهم عند 27,25 ريالاً (7,27 دولارات)، فيما تشير مجريات الطرح إلى أن الصفقة اجتذبت اهتماماً أجنبياً كبيراً ورقم 11,2 مليار دولار يجعل هذه العملية أكبر صفقة من نوعها على مستوى العالم خلال ثلاث سنوات.

تركيا تسعى لتوسيع حضورها الاقتصادي في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يستكشف رجال أعمال أتراك منذ الخميس سبل تطوير العلاقات الاقتصادية مع المغرب، حيث يسعون إلى استغلال الفرص التي تتيحها اتفاقية التبادل الحر بين البلدين، رغم شكوى رجال أعمال مغاربة من العراقيل التي يواجهونها لدخول السوق التركية. ويزور المغرب وفد من رجال الأعمال الأتراك، تقودهم زينت بودور أوكياي، رئيسة مجلس الأعمال المغربي التركي، حيث يمثلون حوالي 60 شركة فاعلة بشكل خاص في البناء والأشغال العمومية والصناعة الغذائية والزراعة والطيران والسيارات والطاقة. وركز النقاش بين رجال الأعمال المغاربة والأتراك على كيفية تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي في مجالات السيارات والصناعة الغذائية والسياحة والطاقات المتجددة والاستغلال المعدني، حيث سعى نجيب الشرايبي، رئيس مجلس الأعمال المغربي التركي، إلى إبراز الإمكانيات التي يوفرها المغرب في هذه المجالات. ولفت الشرايبي، في لقاء مع وفد رجال الأعمال بمقر الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالدار البيضاء، إلى أن حجم المبادلات بين البلدين الذي وصل في العام الماضي إلى ستة مليارات دولار غير كاف، حيث لا يعكس حجم الإمكانيات التي يتيحها اقتصاد البلدين. وأكدت أوكياي أن زيارة وفد من رجال الأعمال الأتراك للمغرب يراد منها تمتين الروابط واستكشاف فرص جديدة للتعاون، حيث شددت على ضرورة تعميق المعرفة بالسوق المغربية ورفع المبادلات التجارية والاستثمارات الثنائية.

وركزت العلاقات الاقتصادية أكثر على الجوانب التجارية، حيث لم ينجز الأتراك استثمارات كبيرة تتيح فرص عمل. هذا ما يدفع الاقتصادي علي بوطيبة إلى ترجيح لجوء الأتراك إلى السعي للانخراط في مشاريع لها علاقة بالبنية التحتية بالمغرب. ويستحضر بوطيبة، في حديث مع «العربي الجديد»، المشاريع التي ينتظر أن ينجزها المغرب في أفق 2030 في مجالات الطرق والموانئ والملاعب الرياضية، مشيراً إلى سعي المغرب لجذب استثمارات محلية وأجنبية بقيمة 55 مليار دولار، ما يساعد على توفير 550 ألف فرصة عمل بحلول عام 2026. وتؤطر العلاقات التجارية بين البلدين اتفاقية للتبادل الحر منذ 2006، حيث تمت مراجعتها بطلب من المغرب في 2021، في سياق متسم بتدهور العجز التجاري للمغرب في علاقته بتركيا، حيث وصل إلى ملياري دولار بعدما كان في حدود 440 مليون دولار في 2006.

تقرير

العدوان يُفرِغ شِباك الصيادين

الاحتلال يمنع المراكب ويستهدفها في بحر غزة

يستكمل الاحتلال الإسرائيلي الإبادة والتجويع الجماعي في غزة عبر استهداف مراكب الصيادين وملاحقتهم، مانعاً إياهم من توفير قوت عائلاتهم

غزة ـ **علاء الحلو**

خسر الصياد الفلسطيني محمد رضوان عمله على قاربه الصغير بفعل تواصل العدوان الإسرائيلي للشهر التاسع على غزة، والذي دمّر مُختلف القطاعات المعيشية والاقتصادية، ومنها قطاع الصيد، الذي يضم ما يزيد عن 4500 فلسطيني كانوا يمتهنون الصيد لتوفير قوت أسرهم. ويتشارك مع رضوان في الواقع فيه مع آلاف الصيادين الذين فقدوا مصدر دخلهم الوحيد بفعل الإغلاق الإسرائيلي الكامل للبحر في المناطق التي تصفها إسرائيل بأنها «مناطق قتال خطيرة»، فيما لا تختلف الخطورة كثيراً في المناطق التي يدّعي الاحتلال أنها «مناطق إنسانية آمنة»، حيث تُلاحق الزوارق الحربية قوارب الصيد وتطلق النيران والقذائف عليها بشكل مباشر ودون أي تحذيرات مُسبقة، وتتزايد التأثيرات الكارثية للعدوان الإسرائيلي المتواصل منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والذي انطلقت شرارته بعد حصار بري وجوي وبحري مُطبق على قطاع غزة، مُنع على أثره الصيادون من العمل بحُرية داخل بحرهم، فيما كانوا يُلاحقون داخل الأميال البحرية المُتاحة للصيد، علاوة على إغلاق المعابر ومنع دخول المُحركات ومُعدات الصيد وقطع الغيار اللازمة للصيانة، ومادة الفيبرغلاس المُخصصة لصناعة وترقيع القوارب، ما تسبب بتعطل المئات منها وخروجها عن العمل دون القدرة على إصلاحها، فيما كان نحو 95 في المائة من المُحركات غير صالح للعمل.

ويقول محمد رضوان لـ«العربي الجديد»، إن مهنة الصيد في قطاع غزة من المهن الخطرة حتى ما قبل الحرب، بفعل الملاحقات الإسرائيلية، وإطلاق النار المباشر، واعتقال الصيادين، إلى جانب مُصادرة مراكبهم، وتمزيق شباكهم، ومنع دخول المواد الخام وقطع الغيار اللازمة لإصلاح الأضرار، إلا أن العدوان كان بمثابة القشة التي قسمت ظهر مهنتهم ومصدر دخلهم الوحيد.

ويوضح رضوان، الذي نزح من مُخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين برفقة أسرته المكونة من أربع بنات وثلاثة أبناء، منهم اثنان متزوجان، نحو مُخيم النصيرات، وسط قطاع غزة، أنه توقف عن العمل الذي يُتقنه ويتشارك فيه مع أشقائه وبني عمومته، ويقول «تربينا على حُب البحر، وباتت مهنة الصيد المهنة الأساسية لعائلتنا ومصدر دخلها الوحيد». ولم يتمكن الصيادون الفلسطينيون من تجاوز التسعة أميال في رحلات صيدهم حتى ما قبل العدوان، على الرغم من اتفاقية أوسلو التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي والتي تنص على أن المسافة المسموح بها تصل حتى 20 ميلاً بحرياً، كما كانت الزوارق الإسرائيلية تُهاجم الصيادين وتطلق النار عليهم داخل المساحات المسموح بها. أما الصياد الفلسطيني عائد أبو ريالة، فقد تعرض لخطر الموت خلال عمله، وعن ذلك يقول «بدأ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ونحن في البحر، وقد بدأ إطلاق النار على الصيادين من كافة الاتجاهات، ما تسبب باستشهاد عدد منهم، فيما لم يختلف الحال خارج البحر، إذ تواصل القصف الإسرائيلي على المنازل والمدنيين، وتسبب باستشهاد ونزوح الآلاف». وفي مُحاولة منه لتجاوز أزمة الانقطاع عن مهنة الصيد بعد نزوحه من مدينة غزة نحو مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، يلفت أبو ريالة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه تشارك مع صديقه في «حسكة» (قارب صغير يتم تحريكه بالمجاديف اليدوية)، بسبب المنع التام لعمل المراكب التي تُدار بالمُحركات.

ويُشير أبو ريالة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي لا يتوقف عن استهداف المدنيين في المناطق التي يُعلن عبر وسائل الإعلام أنها مناطق إنسانية آمنة، حيث «يواصل القصف والاستهداف برّاً، فيما لا تتردد الزوارق الحربية بمهاجمة القوارب الصغيرة التي تعمل على سواحل المناطق التي يقول الاحتلال إنها آمنة، ويتغنى بالأمان الموجود فيها عبر نشر صور لفلسطينيين يسبحون، وآخرين يصطادون، إلا أن الواقع عكس ذلك». ويلفت أبو ريالة إلى أن الاستهداف الإسرائيلي المباشر وإطلاق النار المتواصل يدفع الصيادين للانسحاب خارج البحر والعودة مُجدداً بعد انسحاب الزوارق، مبيناً أن السبب وراء تلك المُخاطرة يعود لضرورة توفير قوت يوم أسرته المكونة من خمسة أفراد، ففي «الكثير من الأيام السابقة خرجنا من البحر ولم نتمكن من العودة بفعل كثافة النيران».

ويوضح الصياد الفلسطيني أيمن عبد العال أن الصيد في الوقت الطبيعي لم يكن مُجدياً بفعل التقييد الإسرائيلي وفرض مساحات مُحددة، إلى جانب منع دخول المعدات اللازمة، بينما انعدم الدخل بشكل شبه كامل في وقت الحرب، إذ باتت مهنة الصيد بلا مقابل مادي، خاصة في ظل تضاعُف حالة الخطر، المترافقة مع النقص في مختلف المواد الغذائية، وتضاعف أسعار الكميات المتوفرة. ويلفت عبد العال، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنماط تقليدية يتبعها الصيادون خلال الحرب، وهي طُرق بدائية وغير مُجدية نظراً لاعتمادها على الصيد في منطقة لا تتجاوز مئات الأمتار من الشاطئ، ومنها طريقة الجر، عبر رمي الشباك في الماء ليوم كامل وسحبها في اليوم التالي، كذلك طريقة الطرح، ويتم فيها إلقاء الشبكة بشكل عشوائي على مجموعات السمك التي تتم رؤيتها على الشاطئ. ويوضح عبد العال وقد بدا الإنهاك واضحاً على ملامحه، أن العدوان على قطاع غزة، وإلى جانب الدمار الكبير في المُنشآت والبُنية التحتية، تسبب في تدمير مواسم الصيد، ومنها موسم أسماك السردين والسكمبلة، والتي كانت تضج بها الأسواق من مطلع شهر مايو/ أيار حتى شهر يونيو/ حزيران من كل عام.

إطلاق نار متواصل على المراكب واستشهاد عدد من الصيادين

تحضير الشباك في رفح، 25 إبريل 2024 (حماد الشرفي/ الأناضول)

اسواف

دعم صناعة ألعاب الفيديو في الخليج

مسقط ـ **كريم رمضان**

تشهد سوق العاب الفيديو نمواً في الخليج، إذ لم يعد الدور مقتصراً على استهلاك الألعاب فحسب، بل يمتدّ ليشمل الإبداع والابتكار في هذا المجال. ويتزامن الإقبال الشبابي الخليجي على العاب الفيديو مع اهتمام حكومات دول مجلس التعاون بتوفير عوامل دعم السوق، بما في ذلك ضخ الاستثمارات الحكومية في تطوير صناعة الألعاب، وتطوير البُنية التحتية والمرافق المخصصة للصناعة. ويُشير عميد كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية للتكنولوجيا في لبنان، بيار الخوري، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن شباب الخليج يسهمون بشكل ملحوظ في تعزيز نمو سوق ألعاب الفيديو عالمياً من خلال عدة آليات مؤثرة، منها الاستهلاك العالي والإنفاق، خاصة في المملكة العربية السعودية.

ويستند الخوري إلى إحصاء لـ«أولكوركت غايمز» يظهر أن 25 مليون شخص من سكان دول مجلس التعاون الخليجي يشاركون في استهلاك العاب الفيديو، مع معدل إنفاق عالٍ جداً على العاب الجوال، ما يمثل أرضية خصبة للاستثمار.

كما تعزز الاستثمارات الحكومية والخاصة من نطاق توسيع سوق العاب الفيديو في الخليج، خاصة في السعودية والإمارات، بحسب الخوري، مُشيراً إلى الاستثمار بكثافة في تطوير صناعة الألعاب.

ويلفت الخوري إلى أن تطوير البُنية التحتية والمرافق المخصصة لتطوير صناعة العاب الفيديو يمثل العامل الرابع في دعم نمو السوق بالخليج، إذ جرى إطلاق مراكز متخصصة، مثل مركز الألعاب في DMCC، لدعم المحترفين في صناعة الألعاب، وكذلك توفير مرافق لإقامة البطولات الكبرى، ما يجذب اللاعبين والفرق الدولية. أما العامل الإضافي فيتمثل في الدعم التكنولوجي لـ «تعريب الألعاب واستخدام التقنيات المتقدمة مثل الواقع الافتراضي والواقع المعزز»، بحسب الخوري، مشيراً إلى أن دول الخليج تساهم في توسيع وصول الألعاب العالمية إلى الجمهور العربي، ما يعزز من نمو السوق.

ويُشير الخبير الاقتصادي السوداني، محمد النابر، إلى أن سوق الألعاب الإلكترونية ينمو بصورة كبيرة، خاصة في دول الخليج، إذ تشير الإحصائيات الحديثة إلى أن 40 في المائة من السكان يستخدمون هذه الألعاب.

ويلفت إلى أن المنحى الإيجابي يتمثل في أن يكون «المحتوى» المنتج في ألعاب الفيديو مصمماً داخلياً في دول الخليج، مؤكداً أن الشباب الخليجي قادر على تحقيق ذلك.

ويلفت النابر إلى أن ألعاب الفيديو أصبحت، وفق معطيات استخدامها الحالية، رافداً مهماً لاقتصاد الدول المنتجة لها، إذ أصبحت ذات قيمة اقتصادية ولها نسبة مقدرة في البورصات.

25 مليون شخص من دول الخليج يستهلكون العاب الفيديو

ليبيا

إنفاق مواز وعملة «مجهولة المصدر»

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

أثار بيان المصرف المركزي الليبي في طرابلس عن وجود إنفاق موازٍ مجهول المصدر وعملة مجهولة المصدر في الأسواق، تساؤلات واسعة، خاصة مع عدم إعلان البنك أية توضيحات حول هذه الظاهرة.

وحول الإنفاق مجهول المصدر أكد عضو مجلس النواب عبد السلام نصية لـ «العربي الجديد» أن المقصود في رسالة المصرف المركزي هي الحكومة المكلفة من مجلس النواب، وقال «لا أعرف لماذا تم استخدام عبارة مجهول المصدر فيما يتعلق بالعملة، ولا سيما أن إدارة مصرف ليبيا المركزي واحدة». وقال المحلل المالي علي ميلاد إن عبارة «مجهول المصدر» تستخدم في إطار التجاذبات السياسية، ما يسبب الإضرار بالاقتصاد وتعميق عدم الثقة بالعملة المحلية، في ظل عدم الشفافية في توضيح هذا الأمر من قبل أعلى سلطة نقدية في البلاد.

وأوضح خلال حديثه لـ «العربي الجديد» أنه عندما تزيد الحكومة من إنفاقها العام، فإنها تزيد الطلب الكلي في الاقتصاد. إذا لم يتوازَ هذا الإنفاق مع زيادة في الإنتاج، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم. التضخم يعني انخفاض قيمة العملة، لأن الأسعار ترتفع وتقل القوة الشرائية للعملة وهذا ما حصل في الاقتصاد الليبي.

وقال المحلل الاقتصادي محمد الشيباني لـ «العربي الجديد» إن عبارة مجهول المصدر لغز اقتصادي يحتاج إلى توضيحات. وأضاف إن الإنفاق المجهول المصدر والمستقر في مصفاة رأس لانوف وكذلك العملة المزورة كلها مؤشرات تضر الاقتصاد الوطني، في ظل غياب الشفافية والإفصاح الكامل عن المعلومات.

داخل البنك المركزي في طرابلس، 17 مارس 2011 (محمود تركية/ فرانس برس)

وقال محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير في خطابات رسمية سابقة في مجلس النواب إن هناك إنفاق مجهول المصدر أضر بالاقتصاد، وفي رسالة أخرى من مصرف ليبيا المركزي لرئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد دبيبه قال إن الإنفاق الموازي «مجهول المصدر» أثر مباشرة على زيادة الطلب على النقد الأجنبي في الأشهر الأخيرة لعام 2023 بقيمة 5 مليارات دولار.

وحسب تقرير المراجعة الأخير لشركة «ديلويت» الدولية، فإن مصادر المصرف المركزي البيضاء في تمويل الحكومة المؤقتة، هي ودائع المصارف التجارية وتم تقديرها بـ46,8 مليار دينار، وإيرادات طباعة وإصدار العملة المحلية بقيمة 13,8 مليار دينار.

وأعلن المصرف المركزي سحب الإصدارين الأول والثاني من ورقة الخمسين ديناراً من التداول ابتداء من 21 إبريل/ نيسان حتى نهاية شهر أغسطس/ آب المقبل، يشمل القرار فئتي العملة المطبوعة في بريطانيا وفي روسيا.

تحقيق

تنويع اقتصاد الجزائر

أفريقيا بوابة الخروج من الانغلاق النفطي

تتوسع الجزائر في السوق الأفريقية خلال الفترة الأخيرة، وذلك ضمن استراتيجية تنويع الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كثيف على العائدات النفطية. وتعتبر القارة السمراء سوقاً ضخمة، دفعت الجزائر إلى تعزيز استثماراتها وزيادة الترويج الزراعي والحضور المصرفي

الجزائر ـ **محمد وائل**

وضعت الجزائر القارة الأفريقية في قلب سياسة جديدة لتنويع موارد اقتصادها الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، وباشرت خلال الآونة الأخيرة خطوات ملموسة في هذا الاتجاه.

إذ يعاني اقتصاد البلاد من تبعية مفرطة لإيرادات النفط والغاز، التي تمثل ما يقارب 90 في المائة من مصادر النقد الأجنبي، مع فشل الحكومات المتعاقبة في تنويع الاقتصاد. وأعلنت السلطات الجزائرية رفع حصة الصادرات غير النفطية من 2% إلى 11% في 2022، أو ما يعادل سبعة مليارات دولار، وتطمح إلى رفع الرقم إلى 13 مليار دولار في نهاية العام الجاري، والوصول لاحقاً إلى 15 مليار دولار.

توسّع مصرفي

ورفعت الجزائر صادراتها إلى أفريقيا من الحديد والصلب والإسمنت والأسمدة والمخصبات ومنتجات زراعية على غرار التمور والخضر والفواكه والأجهزة الكهرومنزلية ومستحضرات التجميل والعناية الجسدية. وفي سبتمبر/ أيلول 2023 قام وزيرا التجارة الطيب زيتوني والمالية لعزيز فايد بتدشين أول مصرفين للجزائر في الخارج بكل من نواكشوط الموريتانية وداكار السنغالية، إلى جانب معرضين دائمين للمنتجات الجزائرية في هذين البلدين.

والمصرفان يحملان اسم «بنك الاتحاد الجزائري»، وهما ثمرة شراكة بين عدة مصارف حكومية جزائرية برأس مال بلغ 50 مليون دولار بالنسبة لفرع نواكشوط، و100 مليون دولار بالنسبة لفرع داكار.

وتقول السلطات إن ثالث مصرف بالخارج سيتم افتتاحه قريبا بدولة كوت ديفوار (ساحل العاج)، من بين أهدافه أيضا مرافقة المصدرين الجزائريين لدخول سوق هذا البلد الأفريقي ودول أخرى مجاورة. وسبق لوزير التجارة الجزائري الطيب زيتوني أن أكد أن تدشين مصرف ومعرض المنتجات الجزائرية في نواكشوط هو انتقال من الخطابات إلى الأفعال وشدد زيتوني على أن هذه المصارف سترافق المتعاملين (أصحاب الشركات) الجزائريين وشركاءهم الموريتانيين والسنغاليين من أجل الانطلاق في عمليات تجارية حقيقية.

ووفق زيتوني، فإن موريتانيا تنتمي إلى منطقة غرب أفريقيا التي توجد فيها سوق كبيرة بأكثر من 300 مليون نسمة، وستسهل، حسبه، الانطلاق من هذا البلد للولوج إلى هذه السوق.

خيار استراتيجي

في هذا السياق، يعتقد علي باي ناصري، وهو رئيس الجمعية الجزائرية للمصدرين (مستقلة)، أن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أدرج مبكرا ومنذ وصوله سدة الحكم التقارب مع أفريقيا كأولوية استراتيجية، مع إمكانية بلوغ الصادرات ثلاثة مليارات دولار في غضون السنوات الثلاث المقبلة.

ويشرح علي باي ناصري، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه ضمن هذا الخيار، وجه الرئيس تبون بفتح معارض جزائرية في دول غرب أفريقيا في مرحلة أولى وفتح مصارف، كما جرى التصديق على انضمام البلاد إلى منطقة التبادل الحر الأفريقية.

600

مليون دولار هو حجم الصادرات الجزائرية الى القارة السمراء، نصفها نحو افريقيا الغربية، وفق احصاءات وزارة التجارة الجزائرية، وتهدف البلاد بحسب الوزارة الى تجاوز عتبة المليار دولار.

طموحات برفع حصة الصادرات غير النفطية إلى 15 مليار دولار

تدشين أول مصرفين للجزائر بالخارج في موريتانيا والسنغال

ويعلق بالقول «كل هذه التدابير توضح التوجه الجزائري الواضح لرفع وزنها وحضورها الاقتصادي إلى مستوى وزنها السياسي والدبلوماسي في أفريقيا».

ويضيف «هذه الإجراءات ستتوسع أيضا إلى الكاميرون وكوت ديفوار، والتي ستشهد فتح معارض دائمة للمنتجات وأيضا مصارف جزائرية قبل نهاية العام الحالي».

ولفت إلى أنه من الضروري أيضا الإشارة إلى إطلاق الوكالة الجزائرية للتعاون والدولي برصيد مالي يقدر بمليار دولار، موجهة لتمويل مشاريع ذات منفعة عمومية بأفريقيا، وهي في حالة نشاط وهناك مشاريع في أجندتها.

ويعترف باي ناصري بأن حجم المبادلات البينية مع دول أفريقيا حاليا هي بمتوسط 500 مليون دولار سنويا، ولا ترقى إطلاقا لحجم الطموحات والإمكانيات المتاحة.

ويعتبر باي ناصري أنه بالنسبة للمصدرين الجزائريين خارج قطاع المحروقات، فإن الطموح هو بلوغ ثلاثة مليارات دولار من المبيعات في دول أفريقيا وخصوصا غرب القارة.

ومطلع العام 2022، أعلنت الجزائر افتتاح أول خط بحري بينها وبين موريتانيا والسنغال من أجل زيادة حجم التبادلات التجارية بربط ميناء جن جن بولاية جيجل على الساحل الشرقي، بنواكشوط وداكار.

من جهتها، أعلنت شركة الخطوط الجوية الحكومية الجزائرية قبل أشهر عن توسيع شبكتها نحو عواصم ومدن القارة السمراء، لمواكبة التوجه الاقتصادي للبلاد، إذ صارت تسير حاليا رحلات نحو تسع عواصم ومدن أفريقية، وتسعى لرفعها إلى 11 وجهة خلال العام الحالي، كما أعلنت إدارتها سابقا.

كما كثفت الجزائر تحركاتها لدعم الصادرات إلى دول الجوار الجنوبي في إطار التحضير لتفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية التي قررت الانضمام إليها في مايو/ أيار 2021.

وتنص الاتفاقية على استفادة الدول المنضمة من رفع القيود الجمركية، التي يمكن أن تصل إلى صفر في المائة على مدى خمس سنوات بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتشمل الاتفاقية 55 دولة أفريقية، يتجاوز عدد سكانها 1,2 مليار نسمة.

توفير الثقة لشركات الجزائر

أما المحلل الاقتصادي مراد كواشي، فيرى أن الجزائر عادت بقوة نحو القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة، وكانت البداية، حسبه، من موريتانيا والسنغال ببنوك ومعارض للمنتجات الجزائرية.

ويشير كواشي، وهو أستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة آم البواقي الحكومية، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن توجه الجزائر نحو دول في غرب أفريقيا سيعطي ثقة أكبر للشركات الجزائرية التي يمكن أن تنافس في هذه المنطقة.

وحسب المتحدث، فإن الكثير من الشركات الجزائرية المصدرة عانت في السنوات الماضية من غياب بنوك جزائرية بالخارج بما فيها غرب أفريقيا وكانت تضطر للتعامل مع مصارف أجنبية.

ويشرح كواشي أن توجه الجزائر نحو غرب أفريقيا لم يقتصر على المصارف ومعارض الإنتاج، بل امتد أيضا إلى الملاحة الجوية، من خلال شركة الخطوط الجوية الحكومية التي أعلنت تسيير رحلات إلى دول أفريقية، فضلاً عن خطوط بحرية بين موانئ جزائرية وأخرى في السنغال وموريتانيا.

ويعلق بالقول «هناك توجه لتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية وخصوصا بالقارة الأفريقية»، ويلفت إلى أن الجزائر تعمل حاليا على تنفيذ مشروع طريق بري يربط تندوف (جنوب غرب)، والزويرات الموريتانية (شمال)، والذي يعد معبرا أيضا نحو سوق غرب أفريقيا.

وحسب كواشي، فإن مبادرة إطلاق معارض دائمة للإنتاج الجزائري في دول أفريقية، ستساهم في الترويج أكثر للسلع والبضائع المحلية، وإيجاد فرص تسويقية لها في المنطقة، وهو ما سيعزز نمو القطاعات غير النفطية. ويضيف أن «موريتانيا والسنغال هما إلا بوابتان نحو سوق القارة السمراء التي تضم مليارا و200 مليون نسمة».

توسيع المناطق التجارية الحرة

تعوّل السلطات الجزائرية على معبر حدودي بري مع موريتانيا، دشن شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، من أجل رفع حجم التبادل مع نواكشوط باعتبارها بوابة ولوج أسواق غرب أفريقيا. في مطلع فبراير/ شباط 2024 أعلن الرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أن الجزائر ستدشن مناطق حرة مع خمس دول أفريقية لتعزيز التجارة البينية. وذكر تبون خلال اجتماع عقد عبر التحاضر المرئي عن بعد للجنة رؤساء دول وحكومات الوكالة الإنمائية للاتحاد الإفريقي «نيباد»، أن البداية ستكون مع موريتانيا، ثم دول الساحل، مالي والنيجر، بالإضافة إلى تونس وليبيا. وخلال زيارته إلى ولاية تندوف بأقصى جنوب غربي البلاد في 22 فبراير/ شباط الماضي، أشرف الرئيس الجزائري، برفقة نظيره الموريتاني، محمد ولد الشيخ الغزواني على وضع حجر الأساس لمشروع إنجاز المنطقة الحرة للتبادل الصناعي والتجاري بين البلدين. كما تُسرع الجزائر وموريتانيا الخطى لتنفيذ أول طريق بري بينهما يسمى تندوف-الزويرات، والذي من شأنه أن يربط أيضا تونس وليبيا بمنطقة غرب أفريقيا، لزيادة الصادرات من دول المغرب العربي إلى دول «الإيكواس».

خلال افتتاح الخط البحري بين الجزائر ونواكشوط 24 فبراير 2022 (Getty)